

Distr.: General
9 August 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ٦٩ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل

حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة

لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان

والحريات الأساسية

الفقر المدقع وحقوق الإنسان

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة تقرير المقرر الخاصة المعنية بالفقر

المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيبولفيدا كارمونا، المقدم وفقاً لقرار مجلس حقوق

الإنسان ١٣/١٧.

* A/68/150.



الرجاء إعادة استعمال الورق



تقرير المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان

موجز

يحدد هذا التقرير العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية باعتباره مسألة تتعلق بحقوق الإنسان.

ويركز التقرير على مقدمات الرعاية، وبخاصة الفقرات منهن، ويطرح حجة مفادها أن ثقل وعدم تكافؤ المسؤوليات المتعلقة بالرعاية يشكلان عائقاً رئيسياً أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمتع المرأة بحقوق الإنسان بصورة متكافئة، ويفضيان بهن في حالات كثيرة إلى الوقوع في براثن الفقر. ولذلك، فإن عدم قيام الدول بتوفير الرعاية وتمويلها ودعمها وتنظيمها على النحو الكافي هو أمر يتناقض مع التزاماتها المتعلقة بحقوق الإنسان، إذ يؤدي ذلك إلى إيجاد وتفاقم أوجه عدم المساواة ويعرض للخطر تمتع المرأة بحقوقها.

ويحلل التقرير العلاقة بين الرعاية غير المدفوعة الأجر من جهة، والفقر، وعدم المساواة، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة من جهة أخرى؛ ويوضح ما يقع على عاتق الدول من التزامات في مجال حقوق الإنسان في ما يتصل بالرعاية غير المدفوعة الأجر؛ ويقدم أخيراً توصيات إلى الدول بشأن كيفية الاعتراف بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وتقييمه، والحد منه، وإعادة توزيعه. وفي الختام، يحث التقرير على أن تحدد السياسات التي تتبعها البلدان مسألة الرعاية بوصفها مسؤولية اجتماعية وجماعية، وبخاصة من خلال تحسين سبل وصول المرأة إلى الخدمات العامة وخدمات الرعاية وهيكلها الأساسية.

أولا - مقدمة

- ١ - هذا التقرير مقدم من المقررة الخاصة المعنية بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، ماغدالينا سيولفيدا كارمونا، وفقاً لقرار مجلس حقوق الإنسان ١٣/١٧.
- ٢ - ويستفيد التقرير من اجتماع خبراء عقد بمشاركة كل من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وهيئة الأمم المتحدة للمرأة يومي ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٣^(١). وقامت المقررة الخاصة أيضاً بنشر استبيان عن موضوع العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وهي تود أن تتوجه بالشكر إلى منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي ردت على الاستبيان؛ والردود متاحة على الموقع الشبكي للمكلفة بالولاية^(٢).

ثانياً - نطاق التقرير وأساسه المنطقي

- ٣ - لأغراض هذا التقرير، يشمل العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية العمل المنزلي (إعداد الوجبات، والتنظيف، وغسل الملابس، وجمع المياه والوقود) والرعاية المباشرة للأشخاص (بمن فيهم الأطفال، والمسنون، وذوو الإعاقة، علاوة على الراشدين الأشداء) الذي يتم القيام به في المنازل والمجتمعات المحلية.
- ٤ - وليس من السهل دائماً تحديد الخط الفاصل بين العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية والأنواع الأخرى من العمل غير المدفوع الأجر - من قبيل زراعة الكفاف أو الأعمال التجارية العائلية^(٣). بيد أن العمل غير المدفوع الأجر (غير المتعلق بالرعاية) يدخل في حسابات الناتج المحلي الإجمالي ونظم الحسابات القومية ويعترف به بصورة متزايدة في برامج التنمية ومبادرات الأمن الغذائي. وبالمقارنة مع ذلك، فإن العمل المنزلي والمتعلق برعاية الأشخاص ظل إلى حد كبير خافياً في الحسابات والاحصاءات والسياسات الاقتصادية وفي الخطاب السياسي، وعادة ما يجري التقليل من قيمته من جانب المجتمع وراسمي السياسات، على الرغم من أن قيمته النقدية تقدر بما يتراوح بين ١٠ وأكثر من ٥٠ في المائة من الناتج

(١) ترد المعلومات عن هذا الاجتماع على الموقع الشبكي التالي: www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/UnpaidWork.aspx.

(٢) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Poverty/Pages/UnpaidWork.aspx.

(٣) للاطلاع على موجز بالفروق، انظر Shahra Razavi, "The political and social economy of care in a development context", United Nations Research Institute for Social Development (UNRISD), Gender and Development Programme Paper No. 3, June 2007.

المحلي الإجمالي^(٤). وحتى دعاة حقوق الإنسان وهيئات الرصد في هذا المجال لم يعيروا حتى الآن اهتماما مطردا بالآثار المترتبة على حقوق الإنسان في ما يتعلق بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية. ويثير ذلك إشكالية كبيرة بالنظر إلى أن الرعاية لا تسهم فحسب في تحقيق الرفاه والتنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادي، ولكنها أيضا ذات تأثير هائل على التمتع بحقوق الإنسان بالنسبة لمقدمي الرعاية ومتلقيها على السواء.

٥ - وبالنظر إلى محدودية حجم هذا التقرير ومخط تركيز الولاية على الفقر المدقع وحقوق الإنسان، لم تبذل أية محاولة لتقييم مسألة حقوق الإنسان والرعاية من منظورها الكلي. وبدلا من ذلك، يركز التقرير تحديدا على حقوق الإنسان لمقدمي خدمات الرعاية غير المدفوعة الأجر، وبخاصة على مقدمي هذه الخدمات من الفقيرات دون الحصول على أجر. ولا يتطرق التقرير إلى الآثار الأخرى ذات الصلة بمجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بالرعاية غير المدفوعة الأجر - من قبيل التوترات بين الرعاية والإعالة غير المرغوب فيها، والانتهاكات التي يتعرض لها الأشخاص ذوي الإعاقة أو المسنين، وحق الطفل في الحصول على الرعاية الجيدة - ويقدم التقرير فقط توصيات موجزة بشأن العمل المتزلي المدفوع الأجر. وتأمل المقررة الخاصة في أن يشجع التقرير على الرغم من ذلك على إجراء مناقشة أوسع للآثار المترتبة على حقوق الإنسان في ما يتعلق بالعمل في مجال الرعاية.

٦ - وفي عام ١٩٩٥، أبرز منهاج عمل بيجين أهمية معالجة مسألة التوزيع غير العادل للعمل المدفوع الأجر وغير المدفوع الأجر بين الرجال والنساء باعتبار ذلك خطوة أساسية نحو تحقيق المساواة بين الجنسين. ومما يؤسف له أنه لم يحرز تقدم يذكر في هذا الصدد منذ ذلك الحين. ولا يزال إهمال مسألة الرعاية غير المدفوعة الأجر مستمرا، على ما يشككه ذلك من تكلفة باهظة بالنسبة إلى مقدمي خدمات الرعاية أنفسهم. وفي جميع أنحاء العالم، هناك ملايين النساء اللاتي لا تزلن تجدن سوى الفقر جزاء لعمر أمضيته في عمل الرعاية، ولا يزال تقديم النساء والفتيات للرعاية يعامل باعتباره موردا مجانيا غير محدود يستخدم في سد الثغرات حينما لا تتوفر الخدمات العامة أو لا يتاح الوصول إليها. ويدعو هذا التقرير إلى

(٤) يتوقف ذلك على البلد/المنطقة وعلى المقياس المستخدم. وتقدر دراسة أجراها معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية على ستة بلدان هذه النسبة بما يتراوح بين ١٠ و ٣٩ في المائة (انظر Debbie Budlender, "The statistical evidence on care and non-care work across six countries", UNRISD, Gender and Development Programme Paper No. 4, December 2008)، ولكن قياسات في بلدان مختلفة أظهرت نسباً أعلى. وتشير التقديرات للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٠ في أستراليا إلى أن قيمة العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية بلغت نحو ٢١,٤ بليون ساعة، مما يعادل ما يصل إلى ٥٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (S.A.Hoenig and A.R.E. Page, *Counting on Care Work in Australia*, report prepared by AECgroup Limited) (for economic Security4Women, Australia, 2012).

إحداث تحول أساسي في هذا الوضع القائم كجزء من الالتزامات الأساسية للدول في مجال حقوق الإنسان. وينبغي دون مزيد من الإبطاء أن تعمل السياسات العامة على تحديد الرعاية باعتبارها مسؤولية اجتماعية وجماعية، ومعاملة مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر وهؤلاء الذين يقومون على رعايتهم باعتبارهم أصحاب حقوق.

ثالثاً - عمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تؤديه النساء

٧ - في كل أنحاء العالم، تخصص النساء والفتيات وقتاً أكبر مما يخصصه الرجال للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية^(٥). وهذه المسؤولية الثقيلة وغير المتكافئة عن الرعاية غير المدفوعة الأجر تشكل عائقاً أمام مشاركة أكبر من جانب المرأة في سوق العمل، ومن شأنها أن تؤثر على الإنتاجية، والنمو الاقتصادي، والحد من الفقر. بيد أن الأهم من ذلك هو أن التوزيع غير المنصف للعمل غير المدفوع الأجر، وما يتسم به من حدة وعدم تقدير من شأنهما تقويض كرامة مقدمات الرعاية وإعاقة تمتعهن بالعديد من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجال، كما يقوض التقدم المحرز صوب تحقيق المساواة بين الجنسين، ويعمق من ضعفهن غير المتناسب إزاء التعرض للفقر خلال حياتهن.

٨ - وقيام الدول باتخاذ أو عدم اتخاذ إجراءات معينة هو الذي يحدد من هم الذين يتاح لهم الحصول على رعاية جيدة ومن هم الذين يتحملون تكلفة تقديمها. وعلى سبيل المثال، فحيثما لا تتوفر الخدمات العامة، أو تكون هذه الخدمات رديئة النوعية أو غير مكيفة بما فيه الكفاية لتلبية احتياجات القائمين على الرعاية - من قبيل الساعات المدرسية التي لا تتوافق مع ساعات عمل الوالدين - تزداد كثافة عمل الرعاية غير المدفوعة الأجر بالنسبة للأسر والمجتمعات المحلية. وحينما تعجز الدولة عن أن تنظم على نحو كاف مسألة الرعاية أو تمويلها أو تقديمها، يتحول العبء إلى الأسر التي يتعين عليها أن تعد ترتيباتها الخاصة بها. وبالنظر إلى القوالب النمطية الجنسانية المتصلة بالأسرة والعمل، من قبيل "كسب الرزق للرجال" واعتبار النساء "مسؤولات عن الرعاية والتربية"، فإن ذلك يعني أن النساء تتحملن عموماً معظم العمل، الأمر الذي يضر بتمتعهن بحقوق الإنسان.

(٥) انظر Debbie Budlender, *Time Use Studies and Unpaid Care Work* (New York, Routledge, 2010), and Marzia Fontana, "Gender dimensions of rural and agricultural employment", in *Gender Dimensions of Agricultural and Rural Employment: Differentiated Pathways out of Poverty - Status, Trends and Gaps* (Rome, Food and Agriculture Organization of the United Nations, 2010).

٩ - وتؤدي الصعوبات التي تكتنف العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية وكثافة هذا العمل وتوزيعه الجنساني إلى إيجاد وإدامة حالة من عدم الإنصاف في التمتع بحقوق الإنسان ومن عدم المساواة بين الجنسين، وإلى حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان. ولذلك، تقع على الدول التزامات محددة في هذا الصدد. وترسي مختلف معاهدات حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، التزامات ملزمة ينبغي أن ترغب الدول على معالجة مسألة الرعاية غير المدفوعة الأجر.

١٠ - ومما يُعزّز الإطار الدولي لحقوق الإنسان بصورة أكبر وجود معايير خاصة بالعمل، لا سيما اتفاقيات منظمة العمل الدولية مثل الاتفاقية رقم ١٥٦ المتعلقة بالعمال ذوي المسؤوليات الأسرية، والاتفاقية رقم ١٨٣ بشأن حماية الأمومة^(٦)، والاتفاقية رقم ١٨٩ بشأن العمل اللائق للعمال المتزلّين. ويعد الامتثال لهذه الالتزامات ضروريا من أجل إزالة أوجه عدم المساواة والتمييز بين الجنسين والاعتراف بمسألة العمل غير المدفوع الأجر وإعادة توزيعه.

١١ - وبالنظر إلى أن الرعاية هي من الأعمال التي تقوم على صلات القرى، ففي كثير من الأحيان تتشابه حقوق مقدمي الرعاية وحقوق الحاصلين عليها بصورة تكافلية: ويؤثر العبء الباهظ الذي يتحمله مقدمو الرعاية غير المدفوعة الأجر على نوعية الرعاية التي يمكنهم تقديمها. ولذلك، فإنه حينما لا تقوم الدولة بالاعتراف بصورة كافية بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، أو دعمه أو تقدير قيمته، قد يؤدي ذلك أيضا إلى انتهاك حقوق الذين يعتمدون على تقديم هذه الرعاية لتدبير شؤونهم الصحية وأمور حياتهم ورفاههم، وبخاصة أفراد الأسر المعيشية الفقيرة^(٧). ولكي يتم إعمال حقوق مقدمي الرعاية ومتلقيها على السواء، فإن تكلفة الرعاية لا بد أن يتحملها المجتمع بصورة أعم.

(٦) انظر أيضا توصيتي منظمة العمل الدولية المناظرتين ١٦٥ و ١٩١.

(٧) منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Work and Family: Towards new forms of reconciliation with social co-responsibility* (New York and Geneva, 2009).

ألف - عدم المساواة والتمييز

١٢ - في الدول المتقدمة النمو والنامية على السواء، تعمل النساء ساعات عمل أكثر من الرجال حينما يؤخذ في الحسبان العمل غير المدفوع الأجر^(٨). بيد أنه بسبب التمييز الهيكلي، فإن العمل الذي تقوم به المرأة في المنزل ينظر إليه باعتباره من الأعمال التي لا تتطلب مهارات وأقل قيمة بالنسبة إلى المجتمع، مما يعني أن الرجال لا يحصلون فقط على الأجور الأعلى ولكن أيضاً على المزيد من الاعتراف بمساهماتهم. ومن شأن هذا الوضع أن يكرس اعتماد نساء كثيرات على الرجال اجتماعياً ومالياً، وبالتالي يحد من قوتهن واستقلاليتهم^(٩).

١٣ - ويعتبر التوزيع غير المتكافئ للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية من العوامل التي تعكس وتقرر بدرجة عالية طبيعة علاقات القوة بين الرجال والنساء. فالأنماط الجنسانية التمييزية، التي تصنف النساء باعتبارهن مواطنات من الدرجة الثانية ومكافهن المنزل، تتسبب في ظاهرة التوزيع غير المتكافئ للعمل وفي إدانة هذه الظاهرة مما يحول دون تمتع المرأة بالحقوق على قدم المساواة مع الرجل. ومن ثم، فإن معالجة المسؤوليات المتعلقة بالرعاية تشكل عنصراً أساسياً في التزامات الدول بضمان تحقيق المساواة الجنسانية في المنزل وفي العمل وفي المجتمع بصورة أعم.

١٤ - وفي ظل الفقر والاستبعاد الاجتماعي يزداد حجم العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وتزداد كثافته ومشقته. فالنساء والفتيات في الأسر المعيشية الفقيرة تمضين في العمل غير المدفوع الأجر وقتاً أطول مما تمضي به النساء والفتيات في الأسر المعيشية غير الفقيرة^(١٠)، في جميع البلدان وعلى مختلف مستويات التنمية^(١١). وهناك عدد من الأسباب وراء هذا الاختلال، منها محدودية وصول الفقراء إلى الخدمات العامة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية في المناطق والمجتمعات المحلية التي يعيشون فيها، والافتقار إلى الموارد اللازمة لسداد تكاليف خدمات الرعاية أو التكنولوجيات الموفرة للوقت.

(٨) انظر Rania Antonopoulos, "The unpaid care work-paid work connection", Levy Economics Institute, Working Papers Series (25 July 2008); Sarah Cook and Shahra Razavi, "Work and welfare: revisiting the linkages from a gender perspective", UNRISD Research Paper No. 7 (Geneva, 2012); ActionAid, *Making Care Visible: women's unpaid care work in Nepal, Nigeria, Uganda and Kenya* (February 2013); available from www.actionaid.org.

(٩) Shahra Razavi, *The Political and Social Economy of Care in a Development Context*.

(١٠) انظر، على سبيل المثال، منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل والأسرة.

(١١) انظر، على سبيل المثال، Australian Human Rights Commission, *Investing in Care: Recognising and Valuing Those Who Care*, vol. I, Research Report (Sydney, 2013).

١٥ - وعلى سبيل المثال، فإن عدم قيام الدول على النحو الواجب بتوفير الهياكل الأساسية الرئيسية مثل مرافق الطاقة والمياه والمرافق الصحية يكون له أثر غير متناسب على النساء والفتيات الفقيرات في المناطق الريفية في البلدان النامية، واللاقي تمضين ^{١٢} جُل وقتهن في جمع المياه والوقود لاستخدام أسرهن المعيشية. وتشير الدراسات إلى أن النساء والفتيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يتحملن ٧١ في المائة من عبء جمع المياه للأسر المعيشية^(١٢)، اللاقي تمضين ما مجموعه ٤ بليون ساعة سنوياً في جمع المياه، بما يعادل عمل سنة واحدة لكامل القوة العاملة في فرنسا^(١٣).

١٦ - ولا تتحمل النساء الفقيرات نصيب الأسد في العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية فحسب، لكنهن أيضاً لا يفارقهن الفقر بسبب قيامهن بهذا العمل. وتترتب على تكريسهن أنفسهن للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، بما ينشأ عن ذلك من ندرة الوقت المتاح لهن، تكاليف كبيرة من الناحية المالية ومن حيث الفرص المتاحة مما يديم حالة الفقر بينهن.

١٧ - وتتسبب الأعباء الكثيفة للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية في حالات عجز مزمعة في الوقت، مما يحد من فرص النساء والفتيات في الحصول على التعليم وإحراز تقدم فيه، والمشاركة في الأنشطة المحققة للدخل، وتجميع الدخول التقاعدية والمدخرات، الأمر الذي يسهم في زيادة تعرضهن للفقر. كما تسهم القيود التي تفرضها مسؤوليات الرعاية على تركيز النساء في مجالات العمالة المنخفضة الأجر، والمحفوفة بالمخاطر، والتي لا تتمتع بأشكال الحماية، والتي يتم القيام بها في ظل ظروف خطيرة وغير صحية مما يعرض صحتهم ورفاههم لمخاطر كبيرة. وهذه الوظائف لا يحتمل لها أن تمكنهن من انتشال أنفسهن من وهدة الفقر. وفي نهاية المطاف، يؤدي الافتقار إلى الوقت مقروناً بالاستكانة الاجتماعية إلى تقييد قدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة على قدم المساواة مع الرجل.

١٨ - وغالباً ما يكون الوضع أكثر سوءاً بالنسبة إلى النساء اللاقي تتعرضن للتمييز والاستبعاد الاجتماعي لأسباب أخرى، كالعرق أو العنصر أو اللون أو الصحة أو الوضع العائلي. ففي بعض البلدان، على سبيل المثال، تؤدي المعتقدات التمييزية عن الأقليات العرقية المهمشة إلى زيادة تهميشهن، وهي ترتبط بما هو شائع من تمثيل زائد لنساء الجماعات العرقية المهمشة في مجالات العمل المنخفضة الأجر وغير المشمولة بالحماية.

(١٢) تقرير الأهداف الإنمائية للألفية ٢٠١٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.12.I.4).

(١٣) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، (2009) Resource Guide on Gender and Climate Change.

١٩ - ويمكن اعتبار إهمال الدول أو عدم معالجتها لمسألة العبء غير المتناسب الذي تتحمله النساء في ما يتعلق بالعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية بمثابة عدم امتثال خطير للالتزامات بشأن المساواة وعدم التمييز اللذين يمثلان الركبتين اللذين يقوم عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان^(١٤). ويجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير اللازمة التي تكفل إزالة التأثير غير المتناسب للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية على تمتع النساء بحقوقهن، وتهيئة الظروف اللازمة لضمان الاضطلاع بهذا العمل على أساس من المساواة بين الرجال والنساء.

٢٠ - وتُعنى معايير حقوق الإنسان بالسعي إلى تحقيق المساواة الجوهرية، وليس مجرد المساواة الشكلية. ويتضح ذلك بجملاء من النهج الذي حددته اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تقر بأن تحقيق المساواة يتطلب إحداث تحويل في علاقات القوة غير المتكافئة بين النساء والرجال وأن جميع بني البشر يمكنهم وضع وتقرير خياراتهم بعيداً عن القيود التي تحددها القوالب النمطية والأدوار والتحيزات الجنسانية الجامدة^(١٥). وتؤكد الاتفاقية أن اتباع سياسة محايدة جنسياً قد تؤدي إلى تمييز فعلي ضد المرأة، وأنه من أجل ضمان أن تتمتع المرأة بنفس الحقوق التي يتمتع بها الرجال، فإنهم قد يحتاجون إلى معاملة مختلفة.

٢١ - وتلزم الاتفاقية الدول الأطراف باتخاذ جميع التدابير المناسبة لتعديل أو إلغاء القوانين واللوائح والعادات والممارسات التي تميز ضد المرأة (المادة ٢ (و)). ويشمل ذلك الالتزام بتعديل "الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيز والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة" (المادة ٥). وأحد الممارسات الواضحة من هذا القبيل التقسيم الجنساني للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وهو التقسيم الذي تغذيه القوالب النمطية والذي يحدد الرجال بوصفهم القائمين على كسب الرزق، بينما يحدد النساء بوصفهم القائمات على الرعاية/التربية.

٢٢ - وبغية كفالة أن تتمتع النساء بجميع حقوقهن على قدم المساواة مع الرجال، يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لضمان التقاسم العادل لمسؤوليات الرعاية بين

(١٤) انظر، في جملة أمور، العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان ٢ (١) و ٣؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادتان ٢ (٢) و ٣؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبخاصة المواد ٢ (و)، و ٥ (أ)، و ١١.

(١٥) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٨، الفقرة ٢٢.

الرجال والنساء. وتشير الاتفاقية صراحة إلى تقاسم المسؤولية بين الرجال والنساء والمجتمع الأوسع نطاقاً في ما يتعلق بتنشئة الأطفال (الديباجة). وتلاحظ الاتفاقية أنه يجب على الدول أن تكفل "الاعتراف بالمسؤولية المشتركة بين الأبوين عن تنشئة الأطفال وتربيتهم" (المادة ٥). ويتطلب هذا الحكم من الدول أن تتصدى للمواقف القائمة على سلطة الأب والأفكار النمطية المقولية فيما يتعلق بأدوار ومسؤولية كل من المرأة والرجل داخل الأسرة والمجتمع بوجه عام^(١٦)، وأن تتصدى للتمييز في التعليم والعمالة وأن توائم بين متطلبات العمل والاحتياجات الأسرية^(١٧). وعلى الدول، في جملة أمور، أن تحظر التمييز أو الفصل بسبب الحمل أو الأمومة، وأن تكفل تكافؤ فرص الرجال والنساء في اختيار المهنة أو الوظيفة (انظر على سبيل المثال المادتين ١١-٢ و ١٦).

٢٣ - وفي حين يعد تعزيز التحول الاجتماعي - الثقافي هدفاً متوسط الأجل وطويل الأجل، فإن ضمان تمتع الرجال والنساء بحقوقهم على قدم المساواة يعد التزاماً فورياً يقع على عاتق الدول. ولذلك، فإن عليها أن تتخذ إجراءات فورية للتخفيف من حدة عمل المرأة غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية، وأن تعيد توزيع حصتها غير المتناسبة بسبل تشمل "توفير الخدمات الاجتماعية المساندة اللازمة لتمكين الوالدين من الجمع بين الالتزامات العائلية وبين مسؤوليات العمل والمشاركة في الحياة العامة" (المادة ١١ (٢) (ج)).

٢٤ - ويجب على الدول ألا تصرف النظر عن مسألة توزيع العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية بين النساء والرجال باعتبارها مسألة تتعلق بالجمال الخاص. وحسبما تنص عليه المادة ٢ (هـ) من الاتفاقية، فإن التزامات الدول تشمل العمل مع إيلاء العناية الواجبة لمنع انتهاكات الحقوق من جانب الأطراف الفاعلة الخاصة^(١٨)، ولا يعتبر التقسيم الجنساني للعمل داخل الأسر المعيشية استثناءً في هذا الصدد. وعدم المساواة في هذه المسائل يعكس ويؤكد الكثير من الجوانب الأخرى للتمييز ضد المرأة^(١٩)، ولذلك تترتب عليه آثار أوسع نطاقاً بالنسبة لتحقيق المساواة للمرأة في المجتمع.

٢٥ - وفي ضوء الصلة الوثيقة بين وضع المرأة في المجال الخاص واستبعادها من التمتع الكامل بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يجب على الدول أن

(١٦) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/SGP/CO/4، الفقرتان ٢١ و ٢٢؛ و CEDAW/C/USR/CO/7، الفقرتان ٢٠ و ٢١؛ و CEDAW/C/MUS/CO/6-7، الفقرة ١٨.

(١٧) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٩، الفقرة ٨.

(١٨) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٩.

(١٩) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ١٦.

تعترف بقيمة العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية وأثره الجنساني، وأن تتخذ التدابير المناسبة لضمان التقليل من صعوبته/حدثه، وأن يتم توزيعه بشكل أكثر إنصافاً على كل من المستوى المجتمعي ومستوى الأسرة المعيشية على حد سواء^(٢٠). ويقع على عاتق الدولة دور كبير يجب أن تقوم به في هذا الصدد من خلال القيام، على سبيل المثال، بتعبئة الموارد وتوفير الخدمات العامة التي يسهل الحصول عليها بأسعار معقولة تحقيقاً لتلك الغايات.

باء - أثر الرعاية غير المدفوعة الأجر على التمتع بمجموعة من الحقوق

٢٦ - إن النساء، لا سيما الفقيرات منهن، يواجهن عقبات عديدة ومتداخلة ومتنوعة تحول دون تمتعهن بالحقوق وذلك بسبب مسؤوليات الرعاية التي يضطلعن بها طوال حياتهن. حيث يمكن إخراج الفتيات من المدرسة، وقد لا يستطعن الاستفادة من قدراتهن بالكامل بسبب أعمال الرعاية التي يضطلعن بها في المنزل، مما يحد من فرصهن في المستقبل؛ ومن المرجح أن تتعرض النساء، خلال فترات الحمل أو الرعاية المبكرة للأطفال، لفقدان وظائفهن أو انعدام الأمان الوظيفي؛ بينما تجد النساء الأكبر سناً أنفسهن يعشن بمستويات منخفضة من مدخرات التقاعد بسبب مسؤوليات الرعاية التي اضطلعن بها. ويكون لهذه المخاطر التي تواجههن طوال دورة حياتهن أثر عميق على تمتعهن بحقوقهن، فضلاً عن توارث الفقر بين الأجيال. وفي حال لم تتمكن النساء من التمتع بحق معين من حقوق الإنسان على قدم المساواة مع الرجل، يعد هذا انتهاكاً للحق المعني على نحو لا لبس فيه.

٢٧ - ومن الصعب تصور حق من حقوق الإنسان لا يمكن أن يتأثر بطريقة أو بأخرى بالتوزيع غير المتكافئ لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والتي تنسم بالصعوبة. ويجري التركيز أدناه على حقوق اقتصادية واجتماعية وثقافية بعينها فضلاً عن الحق في المشاركة، وإن كان هذا لا يعني أن القائمة ستكون جامعة مانعة. ويمكن للأعباء المفرطة في مجال أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أن تهدد تمتع مقدمي الرعاية بحقوق الإنسان الأخرى، من قبيل حرية التعبير وتكوين الجمعيات والحق في التجمع. وفضلاً عن ذلك، ولأن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر تستغرق وقتاً طويلاً وشاقاً، لا سيما بالنسبة للنساء الفقيرات، فهن لا يستطعن غالباً التمتع بالحق في الراحة وأوقات الفراغ^(٢١).

(٢٠) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٩، الفقرة ١٨.

(٢١) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: المادة ٢٤.

١ - الحق في العمل

٢٨ - الحق في العمل (على سبيل المثال المادة ٦ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمادة ١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة) يكون غالبا عاملا تمكينيا بالغ الأهمية للحفاظ على الكرامة وتطوير الشخصية، والإدماج الاقتصادي والاجتماعي^(٢٢) والحق في العمل يشمل "ما لكل شخص من حق في أن تتاح له إمكانية كسب رزقه بعمل يختاره أو يقبله بحرية"^(٢٣)، ويجب ضمان مساواة الذكور والإناث في التمتع بهذا الحق^(٢٤).

٢٩ - ومما لا شك فيه أنه لا يمكن للمرأة أن تتمتع بهذا الحق على قدم المساواة إذا كان لديها قدر غير متكافئ مع الرجل من العمل (غير المدفوع الأجر) في المنزل. ويعد التوزيع القائم على نوع الجنس، والتصورات النمطية عن الأسرة ومسؤوليات الرعاية، من الأسباب الجذرية للكثير من مظاهر التمييز والقيود التي تحد من تجارب المرأة في سوق العمل: العقبات التي تحول دون دخول سوق العمل، والفرص الأقل للترقي، وانخفاض الأجور، وارتفاع مستويات العمل غير المأمون وغير الرسمي^(٢٥). علاوة على ذلك، فإن حق المرأة في العمل اللائق ينظر إليه على الدوام باعتباره أقل من حق الرجل. وفي الوقت نفسه، فإن التمييز ضد الرجال الذين يسعون إلى القيام بدور أكبر في الرعاية وتحمل قدر أكبر من المسؤوليات الأسرية يرسخ القوالب النمطية الجنسانية ويلحق مزيدا من الضرر بالمرأة.

٣٠ - وغالبا ما تكون الرعاية غير المدفوعة الأجر عاملا حاسما في قرارات المرأة أو فرصها في ما يتعلق بالعمل. وتشير الدراسات إلى أن الوقت المخصص للعمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية يشكل عقبة رئيسية تحول دون تولي المرأة عملا مدفوع الأجر أو الدخول في نشاط مدر للدخل خارج المنزل^(٢٦). وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تبين أن أكثر من نصف النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ٢٠ و ٢٤ سنة وشملت دراسة

(٢٢) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: التعليق العام رقم ١٨.

(٢٣) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ٦.

(٢٤) المرجع نفسه، المادة ٣ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١١.

(٢٥) منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل والأسرة.

(٢٦) وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أدى تخفيض عدد الساعات التي تقضيها المرأة في جمع المياه والوقود بمقدار ساعة واحدة لكل ١٠ ساعات في الأسبوع إلى زيادة إمكانية مشاركة المرأة في أنشطة تجارية غير زراعية بنسبة ٧ في المائة؛ انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والمساواة بين الجنسين والحد من الفقر، موجز سياسات، العدد رقم ١ (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩). وانظر أيضا فونتانا، "الأبعاد الجنسانية للعمالة الزراعية والريفية".

استقصائية لم يسعين للقيام بعمل خارج المنزل بسبب مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ وكان عدد النساء في هذه المجموعة أكبر في الواقع من عدد المنخرطات في المنظومة التعليمية^(٢٧).

٣١ - ويقتضي ضمان ممارسة المرأة لحق العمل وتمتعها به على قدم المساواة مع الرجل أن تتخذ الدول جميع التدابير المناسبة لكفالة "المساواة بين الرجال والنساء في إمكانية الحصول على الوظائف من الناحيتين القانونية والعملية على جميع المستويات وفي جميع المهن"^(٢٨). وبالتالي، يجب على الدول اتخاذ جميع التدابير المناسبة لتذليل طائفة واسعة من العقبات التي تواجه مقدمي الرعاية في إطار ممارسة حقهم في العمل. وبالنظر إلى أن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر لها أهمية مركزية في التمييز ضد المرأة في مجال العمل، يصبح وضع سياسة أو استراتيجية وطنية تراعي الفروق بين الجنسين لتذليل هذه العقبات أمراً ضرورياً^(٢٩). وتتراوح التدابير الضرورية بين اعتماد أنظمة عمل مناسبة وتوفير خدمات عالية الجودة لدعم الرعاية.

٣٢ - والدول ملزمة أيضاً باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع الطرف الثالث (بما في ذلك المؤسسات التجارية أو الأفراد العاديين) من التدخل لمنع التمتع على قدم المساواة بالحق في العمل. وعلى سبيل المثال، يقع على الدول التزام قانوني بالتأكد من أن أرباب العمل لا يميزون ضد النساء استناداً إلى افتراض بأن المرأة تمنح الأولوية للالتزامات المتعلقة بالرعاية أو اعتقاد بأن مكان المرأة هو المنزل.

٣٣ - ويتطلب الحق في العمل أيضاً أن تتخذ الدول الأطراف تدابير إيجابية لتمكين مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر ومساعدتهم في التمتع بالحق في العمل دون تمييز وتوفير التعليم التقني والمهني لتيسير الحصول على فرص العمل^(٣٠). وتحقيقاً لتلك الغاية، ستحتاج الدول إلى أن تنظر بعمق في المعوقات التي يواجهها مقدمو الرعاية غير المدفوعة الأجر في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج وغيرها من التدابير. وعلاوة على ذلك، يجب على الدول أن تتخذ تدابير

(٢٧) أنتونوبوليس، "صلة بين العمل المدفوع الأجر والعمل غير المدفوع الأجر"، استناداً إلى بيانات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية.

(٢٨) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٦.

(٢٩) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١١١.

(٣٠) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٨، الفقرة ٢٧.

التدابير التي تكفل الحصول على خدمات اجتماعية عالية الجودة وبتكلفة معقولة مما يمكن مقدمي الرعاية من الاضطلاع بعمل مدفوع الأجر، مثل توفير المرافق للأطفال والمعاليين^(٣١).

٢ - الحقوق في العمل

٣٤ - بموجب قانون حقوق الإنسان، لجميع الأشخاص الحق في ظروف عمل عادلة ومرضية، بما في ذلك مكافأة توفر لجميع العمال، كحد أدنى، أجرًا منصفًا، وأجرًا متساويًا عن العمل المتساوي، وحياة كريمة؛ وظروف عمل مأمونة وصحية؛ ووقتًا للراحة، وأوقات الفراغ، والتحديد المعقول لساعات العمل، والإجازات الدورية المدفوعة الأجر^(٣٢). وهناك صلات مركبة بين عدم المساواة في المنزل وعدم المساواة في مكان العمل، بما في ذلك عدم المساواة في الأجور وظروف العمل والحقوق.

٣٥ - فالتقسيم القائم على نوع الجنس لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر هو أحد الأسباب الرئيسية لعدم تمتع النساء بحقوق متساوية في العمل، بما في ذلك الإنصاف والمساواة في الأجور وظروف العمل التي تكفل السلامة والصحة. وغالبًا ما تجعل ظروف الرعاية غير المدفوعة الأجر والافتقار إلى الدعم المؤسسي لهذا العمل المرأة ممزقة بين الأدوار النمطية لكل من الجنسين والظروف الاقتصادية^(٣٣)، مما يدفعها إلى القبول بعمل غير مستقر وغير رسمي وذي أجر ضعيف ويشمل ساعات طويلة في ظروف صعبة. ويمكن أن تؤدي مسؤوليات الرعاية أيضًا إلى وضع عراقيل أمام عضوية المرأة في النقابات العمالية أو مشاركتها النشطة فيها. ونتيجة لذلك، لا يصبح العمل بالنسبة للعديد من النساء الفقيرات اللاتي يتحملن مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، تمكينًا فحسب وإنما هو ضرورة للبقاء^(٣٤).

٣٦ - ويجب على الدول أن تحدد الأسباب الكامنة وراء انعدام المساواة والتمييز في هذا السياق. بما في ذلك الفروق في الأجور وأن تقضي عليها، وأن تحد من القيود التي يواجهها الرجال والنساء في التوفيق بين المسؤوليات المهنية ومسؤوليات الرعاية^(٣٥).

(٣١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ٦ بالاقتران مع المادة ٢ (١) واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١١-٢ (ج).

(٣٢) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٧.

(٣٣) Hania Sholkamy, "How private lives determine work options: reflections on poor women's employment in Egypt", in Ayşe Buğra and Yalçın Özkan (eds.), *Trajectories of Female Employment in the Mediterranean* (London, Palgrave Macmillan, 2012).

(٣٤) المرجع نفسه.

(٣٥) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٦، الفقرة ٢٤.

٣٧ - وإضافة إلى ذلك، وبالنظر إلى أن مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر ممثلون بشكل غير متكافئ في الأعمال غير الرسمية، تصبح من الأمور ذات الصلة أن تلتزم الدول بأن تحد إلى أقصى درجة ممكنة من عدد العاملين خارج نطاق الاقتصاد الرسمي، وأن تطبق تشريعات العمل على جميع العمال، وأن تكفل تنظيم العمل المتزلي والزراعي على النحو المناسب، وأن تتيح نفس المستوى من الحماية^(٣٦).

٣٨ - وتتناول مواصفات العمل الدولية أيضا مسألة المساواة في الفرص والمعاملة بين العمال والعاملات ذوي المسؤوليات الأسرية^(٣٧).

٣ - الحق في التعليم

٣٩ - يمكن أن تؤثر أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أيضا على تمتع الفتيات والنساء بالحق في التعليم^(٣٨). ومن شأن القوالب النمطية الجنسانية المتأصلة بشأن مكانة المرأة في المنزل والأسرة، وأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي يتوقع أن تضطلع بها الفتيات والنساء في جميع مراحل حياتهن أن تؤدي في أحيان كثيرة إلى حرمانهن من الوقت، والاستقلالية وفرصة الاختيار لممارسة هذا الحق.

٤٠ - وبسبب التمييز البنيوي، أحيانا ما يتم إخراج الفتيات من المدارس للاضطلاع بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، مثل المساعدة في العمل المتزلي ورعاية الأطفال الأصغر سنا. والأكثر من ذلك تواترا، أن تتراجع فرص الفتيات المتساوية في التحقق في مجال التعليم، لأن الوقت المتاح لهن للدراسة أو التواصل الاجتماعي أو الاحتلاط في المدرسة يكون أقل نتيجة لهذه المهام. ومن المرجح أن يحدث هذا بالذات عندما تكون الأم معوقة أو متوفاة، لأنه يتوقع من الفتيات في مثل هذه الحالات، تحمل التزامات الأم في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر^(٣٩). وبالنسبة للنساء اللاتي لديهن أطفال، فإن الافتقار إلى الدعم (من داخل الأسرة المعيشية ومن الدولة) ربما يعني أنه يتعين عليهن التخلي عن مزاولة تطوير المهارات وفرص التدريب ومواصلة التعليم من أجل الاضطلاع بأعباء رعاية الأطفال والعمل المتزلي. وبالتالي،

(٣٦) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٨، الفقرة ١٠.

(٣٧) اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ وتوصية منظمة العمل الدولية ذات الصلة رقم ١٦٥.

(٣٨) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٣؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٠.

(٣٩) A. E. Yamin, V. M. Boulanger, K. L. Falb, J. Shuma and J. Leaning, "Costs of inaction on maternal mortality: qualitative evidence of the impacts of maternal deaths on living children in Tanzania", PLoS ONE 8 (8): e71674. doi:10.1371/journal.pone.0071674 (August 2013).

لا تتمكن النساء والفتيات من التمتع بحقوقهن في التعليم (أو آثاره الإيجابية مثل التمكين والفرص الاقتصادية) على قدم المساواة مع الرجل، مما يكبد المجتمع ككل خسائر اجتماعية واقتصادية حمة.

٤١ - يجب على الدول أن تتخذ جميع التدابير المناسبة لكي تكفل للمرأة حقوقاً مساوية لحقوق الرجل في الحصول على نفس الفرص، بنفس النوعية للتعليم والتدريب^(٤١). وينطبق حظر التمييز فيما يتعلق بالحقوق في التعليم^(٤٢) تماماً وعلى الفور على جميع الجوانب التعليمية^(٤٣). وبالتالي يتعين على الدول أن تكفل تمتع الفتيات والنساء بالحقوق في الحصول على جميع أنواع ومستويات التعليم على قدم المساواة مع الفتيان والرجال، الأمر الذي قد يتطلب اتخاذ تدابير ملموسة لكفالة ألا تتعارض أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل مع دراستهن، وذلك على سبيل المثال عن طريق توفير خدمات عامة يمكن الوصول إليها وهياكل أساسية مناسبة لدعم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الأسر المعيشية والمجتمعات المحلية والحد من عبئها فيما يتعلق بالوقت^(٤٤). ووفقاً للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن التزامات الدول فيما يتعلق بالحقوق في التعليم تشمل كفالة عدم اعتماد المجتمعات المحلية والأسر على عمل الأطفال وأن الأطراف الثالثة، بمن فيهم الآباء وأرباب العمل، لا يمنعون الفتيات من الذهاب إلى المدرسة^{(٤٥)(٤٦)}.

٤٢ - وبالإضافة إلى ذلك، يجب على الدول أن ترصد عن كثب السياسات التعليمية والمؤسسات والبرامج وأنماط الإنفاق وغير ذلك من الممارسات، وذلك من أجل تحديد واتخاذ التدابير التي من شأنها معالجة أي تمييز فعلي يتعلق بالحقوق في التعليم^(٤٧) ومطلوب أيضاً من الدول القضاء على أي مفهوم نمطي عن دور الرجل ودور المرأة في جميع أشكال التعليم، عن طريق تشجيع أنواع التعليم التي تساعد في تحقيق هذا الهدف^(٤٨).

(٤٠) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٠.

(٤١) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٣.

(٤٢) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرة ٣١.

(٤٣) على سبيل المثال، ساهم مشروع أقيم في المناطق الريفية بالمغرب لتخفيض الوقت الذي تقضيه الفتيات في جلب المياه في تحقيق زيادة نسبتها ٢٠ في المائة في مواظبة الفتيات على الدراسة. لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، نوع الجنس والمياه والمرافق الصحية: موجز سياسات، حزيران/يونيه ٢٠٠٦، متاح على الموقع www.unwater.org.

(٤٤) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٣، الفقرتان ٥٥ و ٥٠.

(٤٥) المرجع نفسه، الفقرة ٣٧.

(٤٦) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٠ (ج).

٤ - الحق في الصحة

٤٣ - يمكن أيضا أن يتأثر الحق في الصحة^(٤٧) بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. وهناك حدود لمدى الرعاية التي يمكن للشخص تقديمها دون أن يكون لذلك آثار سلبية على صحته. ومن ثم، فعندما تفترض السياسات العامة ضمناً توافر الرعاية غير المدفوعة الأجر بلا مقابل ولا حدود، ولا تضعها في الحسبان عن طريق الدعم أو التمويل أو توفير الرعاية، يمكن أن يكون لذلك تأثير كبير على صحة المرأة التي تقدم الرعاية وعلى نوعية الرعاية التي يمكن أن تقدمها.

٤٤ - فالرعاية غير المدفوعة الأجر يمكن أن تكون شاقة ومرهقة ومجهددة عاطفياً، بل وخطيرة^(٤٨)، وعلى سبيل المثال، تبين الدراسات أن مقدمي الرعاية في حالات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يتعرضون لآثار سلبية على صحتهم البدنية والعقلية^(٤٩). وعلاوة على ذلك، فإن المرأة التي تتحمل أعباء عمل ثقيلة في الرعاية غير المدفوعة الأجر قد لا تكون قادرة على الحصول على الرعاية الصحية الكافية بسبب الافتقار إلى الوقت أو المال. وهذا وارد بشكل خاص في السياقات التي لا تتوفر فيها رعاية صحية أساسية مجانية للجميع، أو التي لا تتوفر فيها خدمات صحية كافية للجماعات الفقيرة^(٥٠).

٤٥ - ويتطلب الحق في الصحة من الدول الأطراف توفير رعاية صحية ذات نوعية جيدة ويسهل الوصول إليها واتخاذ التدابير اللازمة لكفالة المحددات الأساسية للصحة. ويشمل ذلك توفير المياه الصالحة للشرب ومرافق الصرف الصحي الملائمة، وتوفير ما يكفي من الأغذية المأمونة، والتغذية، والسكن، وكذلك الظروف المهنية والبيئية الصحية^(٥١)، وهى أمور من الواضح أن العديد من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر من الفقراء لا يتمتعون بها.

(٤٧) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المادة ١٢.

(٤٨) على سبيل المثال، ووفقاً لبحث أجرته Carers UK، فإن ٧٩ في المائة من مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر في أسكتلندا يعانون من اعتلال صحتهم العقلية نتيجة لما يقدمونه من رعاية؛ اللجنة الأسكتلندية لحقوق الإنسان، القيام بالعمل كما ينبغي؟ حقوق الإنسان في أسكتلندا، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. متاح على الموقع www.scottishhumanrights.com.

(٤٩) أولاغوكي أكيتولا، نحو تحقيق المساواة في تقاسم مسؤوليات الرعاية: "التعلم من أفريقيا"، ورقة أعدت من أجل اجتماع فريق الخبراء الذي نظّمته شعبة الأمم المتحدة للنهوض بالمرأة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمانة العامة للأمم المتحدة، ٦-٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨.

(٥٠) A. E. Yamin, "Toward transformative accountability: applying a rights-based approach to fulfil maternal health obligations", *Sur – International Journal on Human Rights*, vol. 7. No. 12 (June 2010).

(٥١) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٤، الفقرة ١١.

٤٦ - ويجب على الدول في إطار التزاماتها الأساسية ضمان الحق في الوصول إلى المرافق الصحية والسلع، والمعلومات والخدمات - في شتى المجالات بما في ذلك الصحة الجنسية والإنجابية - على أساس لا ينطوي على تمييز، ولا سيما بالنسبة للفئات الضعيفة والمهمشة^(٥٢). لذلك يجب عليها أن تزيل جميع العوائق التي تعترض سبيل النساء الفقيرات اللاتي يتحملن مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتوفير الخدمات التي تراعي الفوارق بين الجنسين والمتطلبات طوال دورة الحياة، بما في ذلك متطلبات وقيود الرعاية غير المدفوعة الأجر، وذلك على سبيل المثال عن طريق توفير المرافق لرعاية الطفل والخدمات داخل المجتمع المحلي. والدول أيضا ملزمة بأن تكفل، على سبيل الأولوية، الحصول على خدمات الرعاية الصحية الإنجابية وقبل الولادة، وبعدها والرعاية الصحية للطفل^(٥٣).

٤٧ - ومن شأن ضمان تمتع بقية أفراد الشعب - مثل كبار السن والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة - بحقوقهم أن يكون مفيدا أيضا للقائمين على رعايتهم، من خلال تخفيف احتياجات الرعاية المكثفة عن كاهلهم وإعادة توزيعها. ومطلوب من الدول في هذا الصدد، من بين جملة أمور، توفير تدابير إعادة التأهيل الجسدي والنفسي التي تهدف إلى المحافظة على القدرات الوظيفية لكبار السن واستقلاليتهم؛ وتوفير الاهتمام والرعاية للأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو ميؤوس من الشفاء منها^(٥٤).

٥ - الحق في الضمان الاجتماعي

٤٨ - يكفل الحق في الضمان الاجتماعي^(٥٥) لجميع الأشخاص الحق في المساواة في التمتع بحماية كافية من المخاطر والطوارئ، من خلال نظم قائمة على الاشتراكات (التأمينات الاجتماعية) أو غير قائمة على الاشتراكات (المساعدة الاجتماعية) دون أي نوع من أنواع التمييز^(٥٦). ويمكن أن يكون لاستحقاقات الضمان الاجتماعي من قبيل المعاشات التقاعدية، واستحقاقات الأطفال، واستحقاقات البطالة، وإن كانت لا توفر الرعاية بصورة مباشرة، دور هام في مساعدة الأسر المعيشية على شراء المدخلات الأساسية (الغذاء والمواد المدرسية، والخدمات الصحية) أو المشاركة في خدمات الرعاية، عند الاقتضاء.

(٥٢) المرجع نفسه، الفقرتان ١١ و ٢١.

(٥٣) المرجع نفسه، الفقرة ٤٤.

(٥٤) المرجع نفسه، الفقرة ٢٥.

(٥٥) انظر، على سبيل المثال، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادتان ٢٢ و ٢٥؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة ٩.

(٥٦) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٩.

٤٩ - ومع ذلك، فإن متطلبات الرعاية غير المدفوعة الأجر كثيرا ما تدفع النساء إلى القبول بوظائف غير مستقرة وغير رسمية لا تغطيها نظم التأمينات الاجتماعية المرتبطة بالعمل، مثل الإجازة الوالدية المدفوعة الأجر أو التأمين ضد البطالة أو المعاشات التقاعدية. الأمر الذي يفاقم من فقرهن واعتمادهن اقتصاديا على الرجال.

٥٠ - وحتى النساء القادرات على الجمع بين أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر والوظائف الرسمية حظهن أقل؛ فمن المرجح أن تكون فترات عملهن واشتراكهن في الضمان الاجتماعي عرضة أكثر من الرجال لفترات انقطاع يقمن خلالها بتقديم الرعاية طوال الوقت، وبالتالي فهن أقل حظا في الحصول على معاشات كافية عند التقاعد. ومن ثم، فإن تقسيم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر على أساس نوع الجنس هو أحد الأسباب الرئيسية التي تجعل النساء المسنات أكثر عرضة للعيش في فقر من نظرائهن من الذكور.

٥١ - وفي السياقات التي تكون فيها الغالبية العظمى من السكان غير ملتحقين بوظائف رسمية ولا يستفيدون من استحقاقات التأمين الاجتماعي، تكون أنظمة المساعدة الاجتماعية مثل التحويلات الاجتماعية ضرورية لكفالة دخل كاف لمستوى معيشي لائق، ولشراء المدخلات اللازمة في مجال تقديم الرعاية. وبموجب قانون حقوق الإنسان، فإن الدول الأطراف ملزمة بوضع نظم غير قائمة على الاشتراكات من أجل دعم هذا الحق لأكثر الفئات حرمانا وتهميشا^(٥٧). وعلى سبيل المثال، فإن المعاشات التقاعدية الاجتماعية كثيرا ما تقوم بدور حيوي في كفالة حصول المرأة على القدر الكافي من الحماية في مرحلة الشيخوخة (A/HRC/14/31).

٥٢ - ويجب أن يكفل صانعو السياسات ألا تحول أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر دون تمتع المرأة على قدم المساواة مع الرجل بالحقوق في الضمان الاجتماعي وينبغي أن تراعي برامج الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية المساواة في الأعباء الواقعة على عاتق المرأة في مجال الرعاية غير المدفوعة الأجر^(٥٨). وعلى سبيل المثال، يجب على الدول أن تتخذ التدابير التي تكفل وضع نظم للتأمينات الاجتماعية بحيث تراعي العوامل (بما في ذلك فترات تربية الأطفال) التي تحول دون المساواة بين المرأة والرجل في الاشتراكات.

٥٣ - ويجب على الدول أن تكفل المساواة بين المرأة والرجل في الحق في الاستحقاقات الأسرية^(٥٩)، والتي ينبغي توفيرها بحيث تراعي موارد الأسرة المعيشية وظروفها. وينبغي منح

(٥٧) المرجع نفسه، الفقرتان ٢٣ و ٥٠.

(٥٨) المرجع نفسه، الفقرة ٣٢.

(٥٩) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ١٣ (أ).

جميع النساء، بمن فيهن القائمات بأعمال غير رسمية أو غير مألوفة، إجازة أمومة مدفوعة الأجر واستحقاقات عن فترة ملائمة، ويجب على الدول اتخاذ الخطوات اللازمة وإلى أقصى حد تسمح به الموارد المتاحة لكفالة أن تشمل نظم الضمان الاجتماعي الأشخاص العاملين في الاقتصاد غير الرسمي^(٦٠).

٦ - الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي

٥٤ - يؤدي انعدام فرص الوصول إلى الهياكل الأساسية والتكنولوجية، بما في ذلك المياه ومرافق الصرف الصحي والكهرباء والتكنولوجيات المحلية، إلى زيادة عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقوم بها النساء اللواتي يعشن في فقر ويضطرون إلى تكريس قدر هائل من وقتهن للأعمال المنزلية مثل جلب المياه أو إعداد الطعام. وعلى سبيل المثال، أظهرت دراسة أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن النساء اللواتي يستخدمن المواقف التقليدية يعملن لفترة تصل إلى ٥٢ ساعة في الأسبوع أي أكثر بكثير ممن يستخدمن المواقف المقتصدة في استهلاك الوقود^(٦١).

٥٥ - ولأن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر غير معترف بها ولا تحظى بالتقدير الكافي، فإن الحكومات نادرا ما تستثمر في تطوير وتوزيع التكنولوجيا الميسورة التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من كثافة وطول فترة عمل المرأة في المنزل. ذلك أن انعدام فرص الوصول إلى هذه التكنولوجيات، يقوض رفاه المرأة ويقلص الوقت الذي يمكنها تخصيصه للجانب الأكثر تفاعلا من أعمال الرعاية الذي من شأنه زيادة تحسين رفاه متلقي الرعاية.

٥٦ - ويجب على الدول أن تكفل الحق في التمتع بفوائد التقدم العلمي وتطبيقاته لمقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر، ولا سيما في المناطق المحرومة والنائية، دون تمييز^(٦٢). ويتمثل أحد العناصر الأساسية في هذا الحق في أن تكون الابتكارات الضرورية للعيش الكريم متاحة للجميع، ولا سيما السكان المهمشون (AHRC/20/26، الفقرة ٢٩).

٥٧ - وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تكفل الدول التوافر المادي للتكنولوجيات الرخيصة الثمن، مثل طواحين الغلال والمواقف المقتصدة في استهلاك الوقود، والقدرة الاقتصادية على

(٦٠) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التعليق العام رقم ١٩، الفقرات ١٨ و ١٩ و ٣٤.

(٦١) "Assessing the impact of fuel-efficient stoves in Minembwe" Bourque and Kega-Wa-Kega، أو كسفام، ألمانيا، دراسة غير منشورة، ٢٠١١.

(٦٢) International Covenant on Economic, Social and Cultural Rights, article 15; and Universal Declaration of Human Rights, article 27.

تحمّل تكاليفها، فضلا عن الخدمات الأساسية، مثل الكهرباء، التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من كدح المرأة وعملها داخل المنزل. وتكتسي إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا للإمداد بالمياه أهمية خاصة في المناطق النائية والمعزولة. ويجب على الدول أن تيسر الفرص المحسنة والمستدامة للوصول إلى المياه الصالحة للشرب، ولا سيما في المناطق الريفية والمناطق الحضرية المحرومة؛ ويقع على عاتقها أيضا التزام فوري بكفالة عدم وقوع عبء جمع المياه على كاهل النساء أكثر من غيرهن^(٦٣).

٧ - الحق في المشاركة

٥٨ - كثيرا ما يعاني مقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر، بسبب عدم المساواة والتمييز بشكل منهجي بين الجنسين والانتقاص من قيمة العمل الذي يؤديه وقيامهم به في الوسط العائلي واستلزامه وقتا طويلا، من الاستضعاف بشكل مزمن ويكونون غير قادرين على التمتع بحقوقهم في المشاركة في الحياة الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية (انظر A/HRC/23/36)^(٦٤).

٥٩ - ويُعدّ إخفاق الرجل في تقاسم حصة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والافتقار إلى الخدمات الداعمة لهذا العمل^(٦٥) من أهم العوامل المثبطة لقدرة المرأة على المشاركة في الحياة العامة. وغالبا ما تؤدي كثرة مسؤوليات الرعاية وعدم التكافؤ فيها إلى حصر المرأة في الوسط المنزلي، مما يقصصها من العمل المدفوع الأجر ومن الحياة العامة ويمنعها من المشاركة فيما يُنفذ من عمليات هامة لاتخاذ القرار على الصعيدين المجتمعي والوطني.

٦٠ - ويسفر غياب وجهة نظر المرأة في عملية صنع السياسات المتعلقة بالزراعة وإدارة المياه والأغذية، على الرغم من كونها من الجهات الرئيسية الفاعلة في هذه المجالات، عن عدم اتخاذ قرارات مستنيرة وعن تعريض حقوق المرأة للخطر بدرجة أكبر. وبالمثل، فإن المناقشات السياسية المجراة على كافة المستويات تعاني من تحيز متأصل نظرا لغياب النساء والرجال ممن يتحملون مسؤوليات شاقة في مجال الرعاية، مما يسهم في إغفال وعدم إيلائها اهتماما في السياسة العامة.

(٦٣) لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٥، الفقرات ٢٦ و ١٦(أ).

(٦٤) المادتان ٢١ و ٢٧ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ والمادتان ١٣، ١ و ١٥، ١ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية؛ والمواد ٧ و ٨ و ١٣(ج) و ١٤، ٢ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

(٦٥) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم ٢٣، الفقرة ١٠.

٦١ - وعلى نحو ما ذكرت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، فإن إعفاء النساء من بعض الأعباء المتزلية من شأنه أن يتيح لهن الانخراط على نحو أكمل في حياة مجتمعاتهن^(٦٦). وعلى الأمد القصير، يتعين على الدول أن تكفل عدم وقوف ما تتحمله المرأة من مسؤوليات غير مدفوعة الأجر في مجال الرعاية حاجزا أمام مشاركتها في الحياة العامة والسياسية على قدم المساواة مع الرجل على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي (انظر [A/HRC/23/36](#)). أما على الأمد الطويل، فلا بد من كفالة تمتع المرأة بهذا الحق بصورة كاملة وعلى قدم المساواة مع الرجل، ويجب على الدول أن تعمل من أجل كفالة تساوي توزيع الأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وذلك بسبل منها التصدي للمعايير والتنميطات الجنسانية التقليدية.

رابعاً - الحاجة الماسة إلى إعطاء الرعاية الأولوية في مجال السياسة العامة

٦٢ - يكتسي تناول الرعاية بوصفها قضية من قضايا حقوق الإنسان أهمية خاصة في هذا الوقت الذي تتعرض فيه ترتيبات تقديم الرعاية لضغط شديد، بسبب عوامل واتجاهات عدة. فقد أدى رفع مستويات تعليم الإناث ومشاركتهن في القوى العاملة، والتغيرات التي طرأت في تنظيم العمل والإنتاج - ومنها على سبيل المثال، ارتفاع معدلات تبديل الموظفين وانخفاض تغطية الضمان الاجتماعي، إلى تقليص الوقت الذي يمكن للعائلات تخصيصه للرعاية. وفي الوقت نفسه، أدى النقص في المياه والوقود والغذاء، وتغير المناخ^(٦٧)، والأزمات الصحية الرئيسية والهجرة إلى تكثيف احتياجات الرعاية ومسؤولياتها، ولا سيما في البلدان النامية. وعلى الرغم من كل ذلك، لم يطرأ تغيير يذكر على النظرة النمطية لأدوار الجنسين في المنزل^(٦٨). ومما يدعو للأسف إخفاق العديد من الدول في التصدي لهذه التحديات على نحو شامل وقائم على الحقوق، وقيامها بدلا من ذلك بتخفيض الاستثمار الاجتماعي ولا سيما إحقاقها في توفير خدمات عامة متاحة للجميع وجيدة النوعية.

٦٣ - وفي هذا الفرع، ستجري دراسة لتأثيرات وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والهجرة العالمية والتدابير التقشفية، بسبب ما ينجم عنها من آثار عميقة ومستمرة في الرعاية غير مدفوعة الأجر التي تقدمها النساء اللواتي يعشن في فقر.

(٦٦) المرجع نفسه، الفقرة ١١.

(٦٧) أدت التغيرات المناخية إلى هطول أمطار غزيرة وهبوب عواصف رملية شديدة وارتفاع درجات الحرارة، مما أدى إلى زيادة حدة الصعوبات التي تعترض سبل الحصول على الوقود والمياه النظيفة.

(٦٨) البنك الدولي، *On Norms and Agency: Conversations about Gender Equality with Women and Men in 20 Countries* (واشنطن العاصمة، ٢٠١٢).

٦٤ - وقد أدى وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إلى زيادة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر في العديد من البلدان و/أو تعطيلها بشدة. ويفوق عدد النساء المصابات بالفيروس بكثير عدد الرجال المصابين به^(٦٩)، وهن يوفرن أيضاً، بالاقتران مع الفتيات، نسبة تتراوح بين ٧٠ و ٩٠ في المائة من الرعاية للمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز^(٧٠). ويمكن لرعاية مريض مصاب بالإيدز أن تزيد بمعدل الثلث عبء العمل الذي يتحمله القائم برعاية الأسرة^(٧١)، مما يلقي بمزيد من الأعباء على الأسرة من حيث مواردها المالية الشحيحة ويتطلب من المرأة تخصيص جزء أكبر من وقتها. وقد رأت المقررة الخاصة بنفسها خلال ما أجرته من زيارات قطرية أن الدول كثيراً ما لا تلي الاحتياجات الماسة للمرضى والأيتام وغيرهم من الأطفال الضعفاء ممن يعيشون في المجتمعات التي دمرها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبدلاً من ذلك، تكابد الجندات والعمات والفتيات الأكبر سناً الصعوبات من أجل سد النقص في الرعاية. وعلاوة على ذلك، فإن الأشخاص الذين يعيشون في فقر يتحملون عبء الرعاية أكثر من غيرهم، حتى من يعيشون في السياقات التي يكون فيها الفيروس شائعاً بين سكان الحضر الأكثر ثراء^(٧٢).

٦٥ - ويعتمد العديد من الدول التي ترتفع فيها معدلات الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الرعاية المنزلية التي توفرها الأسرة أو أفراد المجتمع، وتنقل بذلك المسؤولية عن الرعاية من المؤسسات العامة إلى النساء اللواتي يعشن في فقر^(٧٣). وقد أسىء إلى حد كبير تقدير التكاليف الاجتماعية والاقتصادية الطويلة الأمد المترتبة على هذه الاستراتيجية. فقد تضطر النساء إلى ترك عملهن أو تفقدن رغباً عنهن ومن المرجح أن يجدن صعوبة في العودة إليه، في حين ربما تفقد النساء ممن يعملن لحسابهن الخاص فرص كسب المال. وأفاد

(٦٩) تشكل النساء المصابات بالإيدز نسبة ٦٠ في المائة تقريباً من مجموع الأشخاص المصابين بالفيروس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، *Report on the Global AIDS Epidemic 2012*).

(٧٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Unpaid Care Work*.

(٧١) برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، المرأة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز: التصدي للأزمة (نيويورك وجنيف، ٢٠٠٤).

(٧٢) Debbie Budlender and Ruth Meena, "Unpaid and overstretched: coping with HIV&AIDS in Tanzania", in Shahra Razavi and Silke Staab (eds.), *Global Variations in the Political and Social Economy of Care: Worlds Apart* (United Kingdom, Routledge, 2012).

(٧٣) Akintola, "Towards equal sharing of care responsibilities".

٨٠ في المائة من مقدمي الرعاية الأسرية في جنوب أفريقيا بانخفاض مستويات دخلهم^(٧٤). وبحول إخفاق الدول في توفير دعم هادف أو بدائل للرعاية المتزلية دون تحقيق قدر أكبر من المساواة بين الجنسين ويزيد من حدة فقر أسر بأكملها وانعدام أمنها، ويهدد أيضا حقوق الأشخاص المحتاجين إلى الرعاية وصحتهم ورفاههم.

٦٦ - وفي العديد من بلدان جنوب الكرة الأرضية، تضطر أعداد متزايدة من النساء إلى الهجرة للإنفاق على أسرهن في المستقبل غالبا بسبب نقص الوظائف ذات الأجر الجيد في أوطانهم. وفي كثير من الأحيان، تعمل المهاجرات في الخارج خادمت في المنازل، في إطار ما بات يسمى "سلسلة الرعاية العالمية". لذا، فإن العمال المهاجرين يسدّون الحاجة غير الملباة إلى خدمات الرعاية في بلدان المقصد الغنية، بينما يتعين على أفراد الأسرة الباقين في الوطن إيجاد أساليب جديدة لإعادة تنظيم مهام ومسؤوليات الرعاية في غيابهم^(٧٥). وبشكل عام، فإن ذلك يفاقم العجز في الرعاية في البلدان الفقيرة.

٦٧ - ولا تُحدث هجرة المرأة بوجه عام تغييرات في تقسيم العمل بين الجنسين؛ فعادة ما تقع المسؤوليات الإضافية عن الرعاية غير مدفوعة الأجر على عاتق النساء المسنات والفتيات داخل الأسرة أو المجتمع المحلي. وتُجسد سلاسل الرعاية العالمية هذه التفاوتات الهائلة القائمة من حيث الطبقة ونوع الجنس والعرق، وتؤدي إلى تفاقمهما بشكل ما. والأشخاص الذي يكونون هذه السلاسل، من أول حلقة إلى آخر حلقة، يكادون يكونون حصرا من الإناث، اللواتي غالبا ما ينتمين إلى أقليات عرقية في بلدان المقصد ولا يمكنهن الاعتماد عموما على الدعم المقدم من الدولة في الاضطلاع بمسؤوليات تقديم الرعاية^(٧٦).

٦٨ - وفي الآونة الأخيرة، أدت التدابير التقشفية التي فرضتها البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء^(٧٧) إلى تخفيضات هائلة في الإنفاق، بما في ذلك في ميزانيات الخدمات العامة والحماية الاجتماعية. ونظرا إلى تآكل الهياكل الأساسية والخدمات العامة وانخفاض

(٧٤) Anesu Makina, "Caring for people with HIV: state policies and their dependence on women's unpaid work", *Gender and Development*, vol. 17, No. 2 (2009).

(٧٥) Fiona Williams, "Making connections across the transnational political economy of care", in Anderson and Shutes (eds.), *Care and Migrant Labour: Theory, Policy and Politics* (ستصدر في عام ٢٠١٤).

(٧٦) منظمة العمل الدولية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العمل والأسرة.

(٧٧) رغم أن أوروبا سجلت معظم حالات فرض التدابير التقشفية، فإن النتائج الأخيرة تشير إلى أن انكماش الإنفاق العام أكثر حدة في العالم النامي. Isabel Ortiz and Matthew Cummins, *The Age of Austerity: A Review of Public Expenditures and Adjustment Measures in 181 Countries* (مبادرة الحوار السياسي ومركز الجنوب، نيويورك وجنيف، ٢٠١٣).

مساهمة أرباب العمل الرسميين في تكاليف الرعاية، تحولت مسؤوليات الرعاية إلى الأسر، بينما بات من الصعب شراء السلع الأساسية وبدائل الرعاية بسبب انخفاض الدخل وارتفاع معدل البطالة^(٧٨). وفي الوقت نفسه، يجري في بعض البلدان المتقدمة النمو تنفيذ سياسات ترمي إلى وقف فوائد الرعاية الاجتماعية الممنوحة للنساء وإجبارهن على العمل، وذلك في سياق ارتفاع معدلات البطالة وترتيبات مرونة العمل وعدم كفاية خدمات رعاية الأطفال. ونتيجة لهذه التدابير، أصبحت النساء يقضين وقتاً أطول في أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر التي ازدادت، ولا سيما في الأسر المعيشية التي تعيش في فقر^(٧٩)؛ والواقع أنه يتوقع ضمناً أن تكون هذه التدابير بمثابة بديل غير محدود ومجاني للخدمات العامة وكأداة لامتصاص الصدمات الناجمة عن الأزمة.

خامساً - الآثار المترتبة في مجال السياسات والتوصيات المقدمة إلى الدول

٦٩ - عندما لا تقدم الدول الرعاية وتمولها وتقيمها وتنظمها، فلا مناص من أن تتحمل النساء حصة أكبر من تقديمها على حساب تمتعهن بما لهن من حقوق الإنسان. ولذلك، يجب على الدول اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير في مجال السياسة العامة من أجل تحقيق الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها^(٨٠). ويجب أن يكون الإطار الدولي لحقوق الإنسان، الذي يركز بقوة على مبادئ المساواة وعدم التمييز، والتزامات الدول ومساءلتها، مصدراً هاماً للتوجيه في هذا الصدد.

٧٠ - وينبغي أن تحدد السياسات العامة مسألة الرعاية باعتبارها مسؤولية اجتماعية وجماعية بدلاً من اعتبارها مشكلة فردية، وأن تعامل مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر ومن يشملونهم بتلك الرعاية بوصفهم أصحاب حقوق. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى اتباع نهج تحويلي في إطار قانون حقوق الإنسان، بما يشمل التصدي للتمييزات الجنسية والأدوار التقليدية^(٨١). ومن أجل المضي على نحو فعال في تحقيق هذه الغاية، يجب أن تعترف سياسات الدول بأهمية الرعاية غير مدفوعة الأجر وبقيمتها، ولكن دون تعزيز

(٧٨) جماعة كسب التأيد النسائية الأوروبية، *The Price of Austerity: The Impact on Women's Rights and Gender Equality in Europe* (تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢).

(٧٩) Fontana, "Gender dimensions of agricultural and rural employment".

(٨٠) البروفيسور ديان إليسون هي أول من ابتكر مفهوم إطار "الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والحد منها وإعادة توزيعها". انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، *Unpaid Care Work*.

(٨١) انظر على سبيل المثال، اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة ٥.

أعمال الرعاية بوصفها المسؤولية الوحيدة الواقعة على عاتق المرأة أو دعم نماذج أسرية معينة واستبعاد الأخرى.

٧١ - وبما أن أسباب أوجه التفاوت في العمل غير مدفوع الأجر ونتائجها متعددة المستويات والأشكال ومكملة لبعضها البعض، فسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات في مجال السياسة العامة لمعالجة آثارها السلبية. وتركز التوصيات الواردة في هذا التقرير على التدابير التي يحتمل أن تكون أكثر توافراً وفعالية للنساء اللواتي يعشن في فقر. وفي هذا الصدد، تركز المقررة الخاصة تركيزاً خاصاً على أنه لا بد للدول من توفير خدمات عامة وهياكل أساسية عالية الجودة وفي متناول الجميع، ولا سيما في أكثر المناطق حرماناً. وعلى النقيض من ذلك، لا يتضمن التقرير توصيات مفصلة عن مسائل من قبيل الإجازة الوالدية وعلاوة الأمومة وترتيبات العمل المرنة. وعلى الرغم من أهمية هذه التدابير، في سياق علاقات العمل غير الرسمي الواسعة النطاق، فإنها لن تصل إلى الغالبية العظمى من النساء اللواتي يعشن في فقر في جميع أنحاء العالم.

٧٢ - وقد بادرت البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء بالتعهد بالتزامات دولية في مجال حقوق الإنسان في ما يتعلق بحقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين، وهي التزامات تقتضي منها اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. ومعالجة مسألة الرعاية غير مدفوعة الأجر ليست خياراً يمكن للدول أن تختار اتخاذ إجراء بشأنه عندما تحقق مستوى معيناً من التنمية. ومع ذلك، وبالنظر إلى التنوع الواسع في السياقات القطرية، فإن الدول يجب أن تنظر في أي الخيارات السياسية المحددة أكثر ملاءمة بالنظر إلى التحديات التي تواجهها في تحقيق المساواة بين الجنسين. وعلى سبيل المثال، ربما تكون التدابير المتعلقة بالهياكل الأساسية المادية والتكنولوجيات المتزلية المدخرة للوقت أكثر ضرورة في البلدان المنخفضة الدخل.

٧٣ - وتمشيا مع نهج حقوق الإنسان، يجب أن تكون كافة السياسات قائمة على المشاركة في التصميم والتنفيذ، وأن تكفل المساءلة وآليات الانتصاف، وأن تستند إلى هدف تمكين المرأة على نحو مجد من الناحية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

ألف - وضع إطار قانوني وسياساتي متسق وشامل

٧٤ - هناك طائفة واسعة من القوانين والتشريعات الكفيلة بمعالجة مسألة أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر. وتشمل تلك القوانين والتشريعات قانون العمل، وقانون مناهضة التمييز، وقانون العائلة، والتشريعات التي تركز بوجه خاص على حقوق مقدمي الرعاية. ويجب على الدول أن تتجاوز الاستجابات المحايدة جنسياً وأن تكفل فعالية القوانين

والسياسات المتعلقة بجميع تلك المجالات في تخفيف جوانب الحرمان التي يعاني منها مقدمو الرعاية غير مدفوعة الأجر. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الدول استحداث آليات للتأكد من أن تلك القوانين والسياسات لا تنطوي على آثار سلبية غير مقصودة بالنسبة إلى مقدمي الرعاية غير مدفوعة الأجر وأنها لا تعزز التمييزات الجنسية أو تعمل على إدامتها.

٧٥ - وأولا، ينبغي للدول التي لم تصدق بعد على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أن تقوم بذلك على وجه الاستعجال. وينبغي لجميع الدول أن تسحب أي تحفظات لديها على الاتفاقية وأن تكفل تنفيذها تنفيذا كاملا وفعالا وأن تصدق أيضا على البروتوكول الاختياري للاتفاقية. وينبغي لها أيضا التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٥٦ ورقم ١٨٣ ورقم ١٨٩ وضمان امتثال تشريعاتها الوطنية بالكامل لهذه الاتفاقيات وللتوصيات المناظرة لها.

٧٦ - ومن أجل استحداث إطار قانوني تمكيني، يجب على الدول كفالة سن تشريعات شاملة في مجالي المساواة بين الجنسين وعدم التمييز بينهما. وينبغي أن تتضمن تلك التشريعات صراحة حظر التمييز بسبب الأمومة أو الأسرة أو مسؤوليات مقدم الرعاية في جميع مجالات الحياة العامة، وكفالة الحق في الأجر المتساوي لقاء العمل المتساوي. ويجب أن تشمل هذه القوانين واللوائح العمل غير المتفرغ^(٨٢) والعمل غير النظامي والعمل غير الرسمي. وبالمثل، يجب أن يشمل الإطار القانوني الحقوق الإنجابية، وأن يحظر زواج الأطفال وأن يلغي قوانين العائلة المتبقية السارية، بما فيها القوانين المتعلقة بالطلاق والميراث وتقسيم الممتلكات الزوجية.

٧٧ - وينبغي للقانون أن ينص أيضا على حقوق العمل، بما يشمل تنظيم طول يوم العمل، والحد الأدنى للأجور، والضمان الاجتماعي وحقوقه للعاملين في القطاع غير الرسمي، بما في ذلك العمال غير النظاميين وخدم المنازل والعاملون في مجال الرعاية المجتمعية. وينبغي أيضا النص في تلك التشريعات على حقوق الأمومة والإجازة الوالدية. وينبغي أن يتمتع جميع العمال، بصرف النظر عن نوعهم الجنساني ووضعهم الوظيفي أو حجم الشركة أو الطابع الخاص لعلاقة الرعاية، بحقوق قانوني في طلب ترتيبات عمل مرنة وأن يتمكنوا من اللجوء إلى نظام طعون مستقل.

(٨٢) انظر منظمة العمل الدولية، الاتفاقية رقم ١٧٥.

٧٨ - وينبغي الإقرار صراحة في تلك التشريعات بحقوق مقدمي الرعاية، مع الإشارة إلى حقهم في الضمان الاجتماعي وحقهم في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك من خلال دعم معادلة الدخل عند الاقتضاء. ويمكن تفصيل هذه الحقوق من خلال وضع معايير وطنية في مجال الرعاية/أو سن تشريعات تعترف بحقوق مقدمي الرعاية وتنطوي على التزامات قابلة للتنفيذ، بالاستناد إلى مبادئ حقوق الإنسان، بما فيها المساواة وعدم التمييز وتقرير المصير والاستقلالية والمشاركة.

باء - قياس العمل غير المدفوع الأجر في مجال الرعاية

٧٩ - يعدّ الافتقار إلى بيانات تصدر في الوقت المناسب، موثوقة، وقابلة للمقارنة ومصنّفة جنسانياً عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تقوم بها المرأة عقبة رئيسية أمام وضع سياسات مرتكزة على الأدلة تراعي الفوارق بين الجنسين، مما يؤدي إلى نتائج سلبية بالنسبة لأولئك اللواتي تضطعن بقدر كبير من الأعمال غير المدفوعة الأجر. ولذا ينبغي للدول إجراء استقصاءات منتظمة عن استخدام الوقت، بغية الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، والحد منها، وإعادة توزيعها^(٨٣).

٨٠ - وينبغي لبيانات استخدام الوقت التي يتم جمعها أن تكون مفصلة بما فيه الكفاية لكي تسترشد بها السياسات المراعية للمنظور الجنساني^(٨٤): أي أن تصنّف جنسانياً، وعمرياً، وأن تقيس الأنشطة المتزامنة، وأن تشمل أعمال المنزل، ورعاية الأشخاص وجمع الوقود والمياه وأن تفرّق بينها. ويجب أن تكون طرق جمع البيانات شاملة للأشخاص المستبعدين اجتماعياً و/أو الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع، وذلك، على سبيل المثال، من خلال تكييف الاستقصاءات بحيث يشارك فيها مجيئون أميون. ويمكن أيضاً جمع الاستقصاءات عن استخدام الوقت، بوصفها وحدات قياسية، ضمن استقصاءات الأسر المعيشية واستقصاءات القوى العاملة بوجه عام، بغية توليد بيانات جيدة النوعية^(٨٥).

٨١ - وسيتيح قياس أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بدقة رؤية أكثر شمولاً لأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية وخصائص الفقر. ويجب على الدول

(٨٣) حثّت التوصية العامة ١٧ للجنة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ومنهاج عمل بيجين الدول على تطوير أساليب لتقدير قيمة العمل غير المدفوع الأجر.

(٨٤) انظر: Valerie Esquivel, "Sixteen years after Beijing: what are the new policy agendas for time-use data collection?", *Feminist Economics*, vol. 17, No. 4 (2011).

(٨٥) انظر: Valerie Esquivel, Debbie Budlender, Nancy Folbre and Indira Hirway, "Explorations: time-use surveys in the south", *Feminist Economics*, vol. 14, No. 3 (2008).

النظر في اعتماد مقياس متعدد الأبعاد للفقر، يشمل فقر الوقت المتاح، وتوزيع وقت العمل غير المدفوع الأجر^(٨٦).

٨٢ - ويتطلب تحسين الاعتراف بأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر أيضا إتاحة البيانات المجمعة وتيسير الوصول إليها، وإعلام الموظفين العموميين، والجمهور عامة، بشأنها، وتوعيتهم لتوزيع هذه الأعمال، وأهميتها، وآثارها. ويجب استخدام البيانات المجمعة لتقييم أثر السياسات الاقتصادية والاجتماعية على كثافة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في الأسرة وتوزيعها. وينبغي استخدام المعلومات استباقيا، في مراعاة الفوارق الجنسانية لدى وضع السياسات، بما في ذلك الميزنة. وتحقيقا لهذه الغاية، سيكون من الضروري تدريب واضعي السياسات والمسؤولين الحكوميين على استيعاب البيانات، وتعزيز قدرتهم على تحليلها، واستخدامها في السياسات، والبرمجة، والميزنة.

جيم - تطبيق منظور الرعاية في وضع السياسات

٨٣ - يجب على الدول أن تكفل إدماج أعمال الرعاية، وتوزيعها الجنساني، وأثرها، بصورة منهجية، في السياسات عبر جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي.

٨٤ - وينبغي للدول أن تتبع نهجا شاملا وكليا، آخذة في الحسبان احتياجات ورفاه كل من مقدمي الرعاية ومتلقيها، عند وضع السياسات، وعند تناول مسألة التمتع بالحقوق لكلتا المجموعتين. وقبل تنفيذ السياسات العامة الجديدة، ينبغي تقييم أثرها على نوعية أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وكميتها، وكثافتها، وتوزيعها.

٨٥ - ولا تستثنى من ذلك السياسات المالية وسياسات الاقتصاد الكلي. فمن أجل دعم أفضل لحقوق الإنسان لمقدمات الرعاية الفقيرات، ينبغي للدول، في جملة أمور، أن تصمم نظاما ضريبية تشجع استباقيا تقاسم الأعمال المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر بين المرأة والرجل بالتساوي، وتنفيذ سياسات لتثبيت أسعار المواد الغذائية والوقود. ويجب على الدول أن تحلل وتصمم سياسات الاقتصاد الكلي، آخذة في الحسبان أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ولا سيما بالنظر إلى آثار الرعاية غير المدفوعة الأجر على الإنتاجية والقوى العاملة. ويجب ألا تخفض النفقات بطرق تزيد من حجم العمل غير المدفوع الأجر الذي تضطلع به المرأة في الأسر والمجتمعات المحلية. وبالمثل، يجب ألا تتجاهل برامج

(٨٦) انظر: Rania Antonopoulos, Thomas Masterson and Ajit Zacharias, *The Interlocking of Time and Income*

.*Deficits: Revisiting Poverty Measurement, Informing Policy Responses* (UNDP, 2012)

إيجاد فرص العمل واقع أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، حيث أن الآثار الطويلة الأجل للأعمال غير المستقرة، والتقصير في رعاية للأطفال، والمرضى أو المسنين قد تفوق بكثير المكاسب القصيرة الأجل في الدخل للأفراد أو للبلدان.

٨٦ - وينبغي لجميع السياسات والبرامج، في جميع القطاعات، أن تتحدى القوالب النمطية الجنسانية المتصلة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وأن تشجع توزيعها بقدر أكبر من المساواة. فعلى سبيل المثال، ينبغي أن يدفع أي دعم مالي مقابل تقديم الرعاية لمقدمي الرعاية الأساسيين، بغض النظر عن جنسهم، والعلاقة البيولوجية التي تربطهم بمتلقي الرعاية أو شكل الأسرة أو العائلة. وبالمثل، يجب أن تصمم برامج المساعدة الاجتماعية، آخذة بالحسبان كثافة مسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تضطلع بها النساء الفقيرات. ومن ثم، ينبغي ألا يؤدي تحصيل المدفوعات أو الاضطلاع بالمسؤوليات المشتركة، مثل ضمان انتظام الأطفال في المدرسة، إلى مضاعفة أعباء النساء الثقيلة أصلاً، ويتعين على البرامج، في سعيها إلى تعزيز الأدوار التي تقوم بها المرأة كأم أو كمقدمة للرعاية، ألا تغفل مشاركة الرجال.

٨٧ - ويجب أن تضمن الدول ألا تخلق نظم الحماية الاجتماعية تباينات كبيرة بين المشاركين في قوة العمل بشكل متقطع - بسبب الوالدية، ورعاية المسنين أو المعوقين، على سبيل المثال - وغير المشاركين. وكحد أدنى، ينبغي للدول توفير معاشات اجتماعية غير قائمة على الاشتراكات للجميع، بما يكفي للعيش بمستوى لائق، وضمان حصول النساء الفقيرات عليها. ويمكن لتطبيق نظام اشتراكات مقدمي الرعاية ضمن نظم المعاشات أو الرواتب التقاعدية لبلد ما أن يوفر وسيلة تعترف صراحة بالسنوات التي مضت في توفير الرعاية غير المدفوعة الأجر^(٨٧).

٨٨ - ويجب على جميع برامج الحماية الاجتماعية، بما في ذلك برامج ضمان العمالة، أن تكون تشاركية، وأن تراعي الفوارق بين الجنسين، وأن تكون متاحة للنساء اللاتي يضطلعن بمسؤوليات الرعاية. وينبغي للمعلومات عن برامج الحماية الاجتماعية وأهلية الانتساب إليها أن تصل إلى النساء الفقيرات، اللاتي يعملن في المنزل، من خلال استراتيجيات اتصال مكيفة محلياً ومراعية للفروق بين الجنسين.

٨٩ - ومن أجل التحرك قدماً نحو تمتع المرأة بالحقوق في العمل على نحو متكافئ، من الضروري أن تضمن سياسات سوق العمل منظوراً يتعلق بأعمال الرعاية غير المدفوعة

(٨٧) انظر: Australian Human Rights Commission, *Investing in Care*.

الأجر. وينبغي النظر في تدابير مختلفة للقضاء على التمييز الجنسي القائم في التوظيف بحكم الواقع، على سبيل المثال التمويل العلي لإجازة الوالدية أو استحقاقات الأمومة، ووضع سياسات لمساعدة الناس على العودة إلى العمل بعد أن غابوا فترة عن القوة العاملة، وتحفيز ممارسات توظيف وترتيبات عمل مراعية لمقدمي الرعاية، بالتعاون مع النقابات، والهيئات الصناعية وأرباب العمل. ومما لا ريب فيه أنه يتعين على الدول أن تعالج بصورة استباقية استمرار الفجوات في الأجور على أساس الجنس، وأن تربط خلق فرص العمل بتحقيق زيادة في معروض الرعاية من خلال توسيع الخدمات العامة (انظر أدناه). ولأن التقليل من قيمة كل من أعمال الرعاية المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر هما أمران متلازمان، فمن المهم أيضا تحسين ظروف العمل، وتحسين التمتع بالحقوق وتحسين مدفوعات عمال الرعاية وعاملات المنازل.

٩٠ - وفي ضوء عدم المساواة في عدد من الجوانب منها الجنساني، وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية والعرقية، المتأصلة في سلسلة الرعاية العالمية، يجب على الدول - سواء أكانت من بلدان المنشأ أو بلدان المقصد - أن تولي اهتماما أكبر لمسائل الرعاية في سياسات الهجرة، بدءا من حماية حقوق عاملات المنازل المهاجرات إلى دعم احتياجات الرعاية لذويهم اللاتي خلفنهن وراءهن.

٩١ - وينبغي للدول أيضا أن تأخذ في الحسبان أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في تخطيط التنمية وبرمجتها، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تعكس أي غايات ومؤشرات وأهداف معتمدة وعيا بكثافة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، وتوزيعها وأثرها على حقوق الإنسان للمرأة وأن تتيح فرصا للتنمية البشرية. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي أن تشكل المساواة في الحصول على الخدمات العامة هدفا مركزيا.

دال - الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر وإعادة توزيعها

٩٢ - يجب على الدول العمل على ضمان توزيع أعمال الرعاية بقدر أكبر من العدالة. ويقتضي ذلك إعادة التوزيع في أشكال ثلاثة: إعادة التوزيع بين النساء والرجال؛ وإعادة التوزيع من الأسر إلى الدولة؛ وإعادة توزيع الوقت والموارد نحو العائلات والأسر الأفقر.

٩٣ - وبالنسبة لشكلي إعادة التوزيع الأخيرين، فإن التدخلات الحاسمة تكمن في تقديم الخدمات العامة وتوفير البنية التحتية، والتي يمكن للدول من خلالها تخفيض الوقت الضائع للأسر المعيشية الفقيرة وشققها الناتج من أعمال الرعاية غير المدفوعة (انظر الفقرات ٩٥ إلى ١٠٥ أدناه).

٩٤ - ومن أجل تحقيق أكبر قدر من المساواة في تقاسم أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر بين النساء والرجال، بصفة عامة وداخل الأسر المعيشية، يجب أن تكون الحلول عامة وكذلك خاصة. فمن الضروري للدولة أن تقوم بتيسير وحفز ودعم أعمال الرعاية التي يقدمها الرجال، على سبيل المثال من خلال ضمان أن يتمتعوا بحقوق متساوية في الحصول على إجازة العمل بوصفهم آباء ومقدمي رعاية، وأن توفر التعليم والتدريب للرجال والنساء وأصحاب العمل. ولتسهيل التغيير على المدى الطويل، ينبغي تطوير البرامج التعليمية، لاستخدامها في المدارس والمجتمعات المحلية، لمواجهة الأدوار النمطية والتقليدية للذكور والإناث ولتعزيز مفهوم تقاسم المسؤوليات الأسرية في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر في المنزل.

١ - الخدمات العامة

٩٥ - تعتبر إمكانية الحصول على خدمات عامة تراعي الفوارق بين الجنسين أسرع الطرق وأكثرها فعالية في إعادة توزيع أعباء الرعاية غير المدفوعة الأجر التي تتكبدتها أفقر النساء، وفي الحد من كدحهن، وكثافة عملهن. وقد يكون لذلك تأثير مباشر على تمتعهن بحقوق الإنسان، وحقوق الأشخاص الذين يقمن برعايتهم. وفي العديد من السياقات، يكون توفير مثل هذه الخدمات ضرورة جد ملحة.

٩٦ - وينبغي أن يكون توفير خدمة عامة جيدة النوعية مجانيا في مواقع تقديمها (مثل الخدمات الصحية والتعليم الابتدائي) أو بتكلفة معقولة (مثل المياه والمرافق الصحية والنقل)، ليكون أمام مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر خيار القيام بمساعي أخرى مثل العمل بأجر، أو المشاركة في الحياة العامة، أو التعلم أو الاهتمام بأنفسهم، مع ضمان مستوى من الرعاية لمن يعولونهم. لذا ينبغي للدول الحفاظ على استثماراتها في الخدمات العامة وتعزيزها، ولا سيما في أوقات الأزمات الاقتصادية عندما تصبح الفروق أكثر وضوحا. ويستلزم احترام مبادئ عدم التمييز والمساواة أن تكفل الدول استيفاء الخدمات العامة معايير التوافر، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقدرة على التكيف، والجودة^(٨٨)، وأن توسع نطاق التغطية بشكل يقلص الفوارق الطبقية والإقليمية والفوارق بين الجنسين، ويركز على إمكانية أن يحصل عليها ماديا واقتصاديا أكثر الأشخاص والجماعات والمناطق حرمانا.

(٨٨) للاطلاع على إيضاح أوفى لهذه المعايير، يمكن الرجوع، على سبيل المثال، إلى التعليق العام رقم ١٤ للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩٧ - وعلى واضعي السياسات أن ينفذوا تدابير عامة، من قبيل إلغاء رسوم المستخدمين في التعليم الابتدائي والرعاية الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، وأن ينفذوا تدريجياً خدمة الرعاية الصحية الشاملة المجانية. وسوف يكون من الضروري أيضاً اتخاذ تدابير أكثر تحديداً لتكييف الخدمات العامة وإصلاحها، على أن تسترشد مباشرة بالحاجة إلى تخفيف متطلبات العمل غير المدفوع الأجر على النساء والفتيات. ويمكن أن تشمل هذه التدابير برامج التغذية المدرسية المجانية، وبرامج اليوم الدراسي المطول؛ وإدخال تحسينات على نظم الرعاية السكنية، وإدخال عمليات تقييم قدرات الرعاية المنزلية/المجتمعية لتوجيه قرارات الخروج من المستشفى.

٩٨ - وبشكل خاص، يمكن أن يكون لخدمات الرعاية الجيدة والميسرة لمقدمي الرعاية والوالدين، أثر إيجابي كبير على حقوق الإنسان لكل من مقدمي الرعاية ومتلقيها. ولذلك ينبغي زيادة الاستثمار في رعاية الأطفال ورعاية المسنين ودعم الإعاقة، وإعطاء الأولوية للمناطق المحرومة والفقيرة. وينبغي أن تقدم الخدمات بأسعار معقولة، وأن تقدم مجاناً لأولئك الذين لا يستطيعون دفع كلفتها. وينبغي تمكين جميع النساء، على وجه الخصوص، من الوصول فعلياً واقتصادياً، لخدمات رعاية الأطفال عالية الجودة، والمناسبة ثقافياً للأطفال دون سن المدرسة، بما في ذلك الأطفال ذوي الإعاقة. وفضلاً عن الأثر الكبير لخدمات رعاية الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة للفقراء على حق المرأة في العمل، فإن لها أيضاً فوائد عديدة مؤكدة للأطفال والمجتمع ككل. ويمكن النظر في أساليب مبتكرة من قبيل دور الحضانة المتنقلة للوصول إلى المجتمعات المحلية الفقيرة.

٩٩ - ويمكن للبلدان ذات الدخل المنخفض أن تغلب على القيود المفروضة على الموارد عن طريق الاستفادة من برامج الرعاية الاجتماعية القائمة، من أجل توفير ظروف عمل أفضل، وتحسين نوعية الرعاية، من خلال توسيع مراكز تغذية الأطفال لتصبح مراكز تعليمية أو قبل مدرسية ذات تغطية أوسع، على سبيل المثال.

١٠٠ - ويشكل تجنيد أعداد كافية من المتخصصين في الرعاية المدفوعة الأجر مثل الممرضات، وتوفير الأجر المناسب وظروف العمل اللائقة بهن، جانباً مهماً من استثمارات الدولة في خدمات الرعاية. وعموماً، ينبغي للدول التحول من استراتيجية الاعتماد على السوق وتوفير الرعاية الطوعي الذي هو غير رسمي واستغلالي، إلى استراتيجية تتيح تقديم أشكال الرعاية الاحترافية، والحجزية بشكل مقبول، والرؤوفة.

١٠١ - وينبغي للدول المتضررة من وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن تتخذ أيضاً تدابير محددة لضمان دعم مقدمي الرعاية المنزلية غير المدفوعة الأجر بالقدر الكافي،

بما في ذلك عن طريق تقديم المشورة، والتدريب، ودعم سبل المعيشة، وتنمية المهارات، وخطط الادخار، والائتمان، والإمدادات، والمعدات الطبية.

١٠٢ - ويقع على الدول واجب تنظيم مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، للتأكد من أنهم لا ينتهكون حقوق الإنسان للمجموعات السكانية التي يخدمونها، بما في ذلك الحق في المساواة، وعدم التمييز، ومبادئ التوافق، وإمكانية الوصول، والمقبولية، والقدرة على التكيف، والجودة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي إجراء تقييم الأثر على حقوق الإنسان قبل الاستعانة بمقدمي رعاية خارجيين لتقديم خدمات الرعاية، وذلك على فترات تقييمية منتظمة.

٢ - البنية التحتية والتكنولوجيا

١٠٣ - يمكن تخفيف عبء الوقت بشكل كبير عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للنساء الفقيرات، إذا ما توفرت البنية التحتية الملائمة في مجتمعاتهن المحلية - وخاصة من خلال تخفيض الوقت المستغرق في السفر إلى أماكن العمل والأسواق، وفي إعداد الطعام، وفي جمع المياه وجمع الوقود. ولذا يجب تحسين توافر البنية التحتية الحيوية وإمكانية الوصول إليها، واستخدامها، بشكل ملحوظ، وينبغي إعطاء الأولوية للمناطق المحرومة مثل المجتمعات الريفية النائية والمستوطنات غير الرسمية، سعياً بوضوح إلى تمكين هذه المجتمعات من الحصول على العمل والخدمات بشكل أفضل.

١٠٤ - ويعد بناء طرق جديدة ووسائل نقل عام ميسورة التكلفة، وكهرباء منخفضة التكلفة، والطاقة الشمسية والمياه للأغراض المنزلية، والبنية التحتية للمياه والمرافق الصحية، من الأمور ذات الأهمية الحاسمة في هذا الصدد على وجه الخصوص. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول أن تزيد من بناء مرافق الرعاية الصحية والمدارس في المناطق المحرومة، فضلاً عن البنية التحتية ذات الصلة، مثل مرافق صحية يفصل فيها بين الجنسين. وعند الاقتضاء، يمكن لبرامج إعادة التشجير على مستوى القرى ومخططات تجميع مياه الأمطار المحلية أيضاً أن تخفف بشكل كبير من الوقت الذي تنفقه النساء في جمع المياه والوقود.

١٠٥ - ويعدّ تطوير وتوزيع تكنولوجيا منزلية توفر الوقت واليد العاملة، مثل المواقد المقتصدة في استهلاك الوقود ومطاحن الحبوب، أمرين حاسمين في توفير الوقت المستغرق في الرعاية غير المدفوعة الأجر في البلدان النامية. وينبغي الاستثمار في هذه التكنولوجيا، وتخفيضها، بالاسترشاد بتقييم الاحتياجات القائم على المشاركة في المجتمعات المحرومة، وينبغي دعم تكاليفها لجعلها في متناول الفقراء.

هاء - تشجيع تمكين مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر

١٠٦ - ينبغي للدول اتخاذ تدابير منسقة من أجل الحفاظ على حقها في المشاركة، ومعالجة التنميط الجنساني، وخلق بيئة مؤاتية لتقاسم أكثر إنصافاً لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر.

١٠٧ - يجب دعم مستخدمي الرعاية ومقدميها وغيرهم من أصحاب المصلحة بصورة استباقية للمشاركة في تصميم، وتنفيذ، ورصد سياسات خدمات الرعاية وغيرها من السياسات ذات الصلة. وفي هذا الصدد، يجب على الدول والأجهزة الحكومية الأخرى ذات الصلة أن تبني قدرات مقدمي الرعاية غير المدفوعة الأجر، ليشتركوا في عمليات صنع القرار، بما في ذلك من خلال تزويدهم بمعلومات يسهل الوصول إليها، ومحدثة، بشأن حقوقهم، والخدمات والمزايا المتاحة لهم. وينبغي تصميم الآليات التشاركية لتكون في متناول النساء الفقيرات اللواتي تضطعن بمسؤوليات الرعاية غير المدفوعة الأجر، على سبيل المثال عن طريق توفير رعاية الأطفال في الموقع في خلال الاجتماعات.

١٠٨ - وينبغي تأمين الدعم، بما في ذلك الدعم المالي، لعمل المنظمات النسائية وجماعات الرجال التي تتحدى الأعراف الجنسانية التي تخص النساء والفتيات بمسؤولية أعمال الرعاية.

سادسا - توصيات للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

١٠٩ - من أجل تحديد أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر باعتبارها مسألة رئيسية من مسائل حقوق الإنسان، وبناء أدلة في هذا الصدد، والتخفيف من حدة فقر النساء الناجمة عن أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر خلال حياتهن، تحت المقرة الخاصة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على أن تدرج مسألة أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر ضمن بحوثها وسياساتها وأنشطة الدعوة والبرمجة الخاصة بها، وعلى تطبيق حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في هذه الأنشطة. وبالإضافة إلى ذلك، فإنها تشجعها على إثارة القضية مع آليات وهيئات حقوق الإنسان، بما في ذلك الاستعراض الدوري الشامل، والهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان، ولجنة وضع المرأة، بما في ذلك عند مراجعة التقارير القطرية.